.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الثالث من سنة 2018**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ 3% خلال الفصل الثالث من سنة 2018 عوض 3,9% خلال نفس الفترة من سنة 2017. وشكـل الطلب الداخلي قاطرة لهذا النمو وذلك في سياق اتسم بالتحكم في التضخم وبارتفاع في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**نمو اقتصادي في تباطؤ**

سجل **القطاع الاولي** تباطؤا ملموسا في وتيرة نموه منتقلا من 13,4% في الفصل الثالث من سنة 2017 إلى 4,1% خلال نفس الفترة من سنة 2018. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 3,8% عوض 15% سنة من قبل، وإلى ارتفاع القيمة المضافة للصيد البحري بنسبة 6,8% عوض انخفاض قدره 3%.

ومن جهتها، حققت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** بالحجم**،** تباطؤا في معدل نموها الذي انتقل من 3,2% خلال الفصل الثالث من سنة 2017 إلى 3% نفس الفصل من سنة 2018، ويرجع هذا، إلى تحسن القيم المضافة لأنشطة:

* الكهرباء والماء بنسبة 7,5% عوض 1,2%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 2,9% عوض 2,2%؛

وإلي تباطؤ وثيرة نمو أنشطة:

* الصناعات الاستخراجية إلى 4% عوض 19,2%؛
* البناء والأشغال العمومية إلى 0,7% عوض 1,4%.

كما ارتفعت **القيمــــة المضافة للقطاع الثالثي** بنسبة2,9% عوض 2,3% خلال نفس الفصل من سنة 2017، تميزت بتحسن أنشطة:

* التجارة بنسبة 4٫4% عوض 1%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 3,2% عوض 2,9%؛
* البريد والمواصلات بنسبة 1,7% عوض 0,6%؛
* وخدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 0,8% عوض انخفاض قدره 2,7%.

وهذا، بالرغم من تباطؤ نمو أنشطة:

* الفنادق والمطاعم بنسبة 5,8% عوض 10,6%؛
* النقل بنسبة 2٫9% عوض 4٫7%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 2٫9% عوض 3,4%؛
* والخدمات المالية والتأمينية بنسبة 2٫4% عوض 4٫2%.

في المجموع، عرفت **القيمة المضافة غير الفلاحية** ارتفاعا بنسبة 3% عوض2,5% المسجلة خلال الفصل الثالث من سنة 2017.

وفي هذه الظروف، وأخدا بالاعتبار نمو الضرائب على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 1,9% عوض 3٫5%، ارتفع **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** خلال الفصل الثالث من سنة 2018 بنسبة 3% عوض 3,9% السنة الماضية.

**التضخم في ارتفاع**

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليارتفاعابلغ 4,3% خلال الفصل الثالث من سنة 2018، ونتيجة لذالك، سجل المستوى العام للأسعار ارتفاعا بنسبة 1,3% عوض انخفاض بنسبة 0,2% السنة الماضية.

**استعمالات الناتــج الداخلي الإجمالي: نمو مدعم بالطلب الداخلي ومقيد بالمبادلات الخارجية**

* **طلب داخلي في ارتفاع**

ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 4,3% خلال الفصل الثالث من سنة 2018 عوض 1,2% نفس الفترة من سنة 2017، مساهما ب 4,7 نقطة في النمو الاقتصادي عوض 1,3 نقطة.

وفي هذا الإطار، ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 3,8% بدل 2,4% مساهمة في النمو ب 2,2 نقطة مقابل1,4 نقطة. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 2,3% عوض 1,7% مساهمة ب 0,4 نقطة في النمو مقابل 0,3 نقطة.

وبدوره، سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت ارتفاعا بلغ 2٫2% مقابل 0٫9% بمساهمة في النمو بلغت 0٫6 نقطة بدل 0٫3 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

* **مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية**

ارتفعت واردات السلع والخدمات بنسبة 5٫4% خلال الفصل الثالث من سنة 2018 عوض 4٫3% سنة من قبل، في حين، عرفت الصادرات تباطؤا ملحوظا منتقلا من 13٫4% نفس الفصل من السنة الماضية إلى 2%. وهكذا، ساهمت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات سلبيا في النمو بلغت 1٫7 نقطة مقابل مساهمة موجبة بلغت 2٫6 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

**ارتفاع الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع انخفاض صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 32,6% عوض ارتفاع بنسة 4,2% خلال الفصل الثالث من السنة 2017، تطور إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 1,9% خلال الفصل الثالث من سنة 2018 بدل 3,7% سنة من قبل.

وأخدا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 5,5% مقابل 3,8% المسجل السنة الماضية، فقد استقر الادخار الوطني في 24,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28%.

بلغ إجمالي الاستثمار نسبة 31,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 29,9% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وهكذا، عرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني ارتفاعا استقر في 6,6% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفصل الثالث من سنة 2018 عوض 1,9% سنة من قبل.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الثالث من سنة 2018:

